



حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ

وبدع الأرباء في القديم والحديث



تأليف

الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشبيري

دار الكتب والوثائق
للتشريع والتوثيق

حقيقة الإيمان

وبدع الإرجاء في القديم والحديث

•

.

حقيقة الإيمان

وبدع الإرجاء في القديم والحديث

تأليف

الدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري

دار الكتب العلمية
للنشر والتوزيع

٢ دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٠ هـ

فهرسة مكتبة اطلق فهد الوطنية اثناء النشر

الشثري، سعد بن ناصر

حقيقة الايمان وبدع الإرجاء في القديم والحديث/

سعد بن ناصر الشثري - الرياض ١٤٣٠ هـ.

٦٨ صفحة ٢٤×١٧

ردمك: ٩٧- ٦ - ٨٦٢ - ٩٩٦٠

١. العقيدة الإسلامية ٢. المرجئة (فرقة إسلامية)

أ. العنوان

١٤٣٠/٣٥٤٠

ديوي ٢٤٠

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٣٥٤٠ هـ

ردمك: ٩٧- ٦ - ٨٦٢ - ٩٩٦٠

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨ - ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

E-mail: eshbelia@hotmail.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله^(١) نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد؛ فالموضوع الذي أريد التحدث عنه^(٢) هو: (حقيقة الإيمان والتحذير من الإرجاء)، وهذا الموضوع مهم وخطير، وذلك لأن كثيراً من أحكام الشريعة مرتب على حقيقة الإيمان؛ فمما يترتب على ذلك مسألة التكفير، ومسألة الحكم على الآخرين بالدخول في دين الله، ومن أعظم المحرمات إخراج مسلم من دين الإسلام بلا دليل شرعي، أو إدخال مكلف في دين الإسلام والنصوص قد دلت على عدم دخوله، ولهذا كان من أوائل الخلاف العقدي الخلاف في هذه المسألة

(١) هذه خطبة الحاجة كما رواها ابن ماجه (١٨٩٢) وأبو داود (٢١١٨) والترمذي (١١٠٥) والنسائي ٨٩/٦ وأحمد ٤٣٢/١ (٤١١٦) من حديث ابن مسعود بسند صحيح، وانظر: خطبة الحاجة للشيخ الألباني ص ١٠.

(٢) أصل هذه الرسالة محاضرة ألقيت في جامع الإمام تركي بن عبدالله (الجامع الكبير) بالرياض في ٥/٦/١٤٢٢ هـ بحضور سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ وفقه الله وزاده علماً وتقوى.

حيث حصل في عهد الخلفاء الراشدين ، ثم كثر الخلاف والنزاع بعد ذلك في هذه المسألة حتى ألفت آلاف الكتب في هذا الموضوع ، ومن هنا سأتكلم بإذن الله عن حقيقة الإيمان في النصوص الشرعية وعند السلف وعند المخالفين لهم من الوعيدية والمرجئة.

..

حقيقة الإيمان في النصوص الشرعية

ورد لفظ الإيمان ومشتقاته في القرآن الكريم أكثر من ثمانمائة (٨٠٠) مرة كما ورد في السنة أضعاف ذلك، والقاعدة في تفسير ألفاظ النصوص الشرعية أن تفسر بحسب اصطلاح الشرع؛ فإن لم يكن له اصطلاح فيه رجع للغة؛ وإلا رجع للعرف، فالألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها والمراد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في معرفة معناها إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، واسم الإيمان من أعظم الأسماء التي وردت في الشرع لعظم الأحكام المرتبة عليه دنيا وآخرة، فلا شك أن الحاجة لبيان أعظم من الحاجة لبيان غيره من الألفاظ، ولذا فإن النبي ﷺ قد بين المراد بهذا اللفظ بياناً لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب وعقول الناس، فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله، فإنه شاف كاف. واسم الإيمان قد تكرر ذكره في القرآن والحديث أكثر من ذكر سائر الألفاظ؛ وهو أصل الدين وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويفرق بين السعداء والأشقياء، ومن يوالى ومن يعادى، والدين كله تابع له، وكل مسلم يحتاج إلى معرفة ذلك، أفيجوز أن يكون الرسول قد أهمل بيان معناه مع ترتب هذه الأحكام العظيمة عليه؟

إذا تقرر ذلك، فإن الناظر في لفظ الإيمان الوارد في النصوص الشرعية، يجد أن النصوص الشرعية التي ورد فيها لفظ الإيمان على ثلاثة أنواع:

النوع الأول من النصوص: إطلاق اسم الإيمان بحسب الأمور الظاهرة، فإذا

ورد خطاب يتعلق بالمؤمن من هذا النوع فإنه يدخل فيه المؤمن الذي فعل الواجبات

وترك المحرمات، ويدخل فيه الفاسق والمنافق الذي لم يعلم نفاقه، ومن النصوص التي استخدمت لفظ الإيمان بحسب هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] يعني بحسب ما يظهر لكم.

وهذا المعنى هو الذي تعلق به الأحكام الدنيوية من الحقوق والحدود، كحقن الدم والمال والموارث ونحو ذلك من الأحكام.

النوع الثاني من النصوص: استعمال لفظ الإيمان والمؤمن والذين آمنوا في مطلق الإيمان بحيث يدخل في ذلك المؤمن الذي فعل الواجبات وترك المحرمات والفاسق، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٧٢]، وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهو الأصل في مثل قوله: ﴿وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٤٣]، وقوله: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، ومنه قوله سبحانه: ﴿بَلِ اللَّهِ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، فأثبت لهم مطلق الإيمان وهو هذا النوع من الإيمان بعد أن نفى عنهم الإيمان المطلق في قوله: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات: ١٤]، وهو النوع الثالث — على الصحيح من قولي أهل العلم خلافاً لجماعة —.

النوع الثالث من النصوص: استعمال لفظ الإيمان في الإيمان المطلق بحيث لا يدخل إلا من كان مؤمناً فعل الواجبات وترك المحرمات، وهذا هو الذي يعلق عليه المدح والثواب الأخروي، قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ صَدَقَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]، وقال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكَنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ حَشَى رَبَّهُ ﴿٨﴾ [البينة: ٧-٨]، وكذلك النعم الدنيوية في مثل قوله سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، وقوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٣٨]، وقوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤] وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، ونحو ذلك من النصوص.

ومن هذا النوع قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴿١﴾] [المؤمنون: ١-٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [تَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾] [السجدة: ١٥-١٦]، وقول النبي ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن)^(١)، وقوله: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(٢).

ومن هذا النوع الأدلة التي وردت بإثبات اسم الإسلام ونفي اسم الإيمان، فهي تنفي الإيمان المطلق دون مطلق الإيمان، وهناك وجه آخر لهذه النصوص هو

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) ومسلم (٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (١٣) ومسلم (٤٥) من حديث أنس.

أن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا فسر كل منهما بمعنى مغاير لمعنى الآخر كما في حديث جبريل حيث فسر النبي ﷺ الإسلام بالأعمال الظاهرة فقال ﷺ: (الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان)، وفسر الإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة فقال: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبلغائه وتؤمن بالبعث)^(١)، وإذا أفرد الإيمان فإنه يتضمن الإسلام كما في حديث وفد عبد القيس حيث قال: (أتدرون ما الإيمان بالله وحده، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا الخمس من المغنم)^(٢).

ودلالة لفظ الإيمان على هذه المعاني الثلاثة مثل دلالة لفظ الصلاة والحج: تطلق على الفعل الظاهر حتى فعل المنافقين والمرائين كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢]، وتطلق على المقدار المجزئ من الصلاة، وتطلق على الصلاة الكاملة المشتملة على الأركان والواجبات والمستحبات. وكذلك الحج والغسل يسمى به الكامل والمجزئ والفاقد الذي لم يعلم فساد؛ كما أن لفظ الشجرة يطلق ولو قلعت بعض الأغصان.

أما عن متعلق الإيمان فقد وردت النصوص الشرعية المتكاثرة دالة على أن الإيمان يتعلق بالقلب واللسان والجوارح معاً، فوردت نصوص تدل على أنه يتعلق بالقلب، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال:

(١) أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة، ورواه مسلم (٨) من حديث ابن عمر

وزاد: الإيمان بالقدر.

(٢) أخرجه البخاري (٥٣) ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس.

﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال: ﴿وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

كما وردت نصوص أنه يتعلق باللسان قال تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وقال: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].

ووردت نصوص تدل على تعلق الإيمان بأعمال الجوارح، قال تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وقال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١].
وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: (الإيمان بضع وستون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله - فهذا قول باللسان - وأدناها إمطة الأذى عن الطريق - وهذا عمل بالجوارح - والحياة شعبة من الإيمان)^(١) وهذا من عمل القلب.

..

(١) أخرجه البخاري (٩) ومسلم (٣٥) واللفظ له من حديث أبي هريرة.

“

”

حقيقة الإيمان عند السلف

عرف أهل السنة الإيمان بأنه^(١) : قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالجوارح والأركان.

قال الإمام أحمد: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"^(٢).

وقال الإمام البخاري في أوائل صحيحه: "وهو قول وفعل يزيد وينقص..." إلى أن قال: "والحب في الله والبغض في الله من الإيمان"^(٣).

وهذا ليس قولاً لهذين الإمامين فقط بل هو اتفاق الصحابة وأهل السنة كما حكى أقوالهم جماعة من العلماء.

قال ابن عبد البر: "القول في الإيمان عند أهل السنة وهم أهل الأثر من المتفقهة والنقلة، أجمع أهل الفقه والحديث: أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان"، ثم ذكر خلاف مرجئة الفقهاء^(٤).

وقال ابن كثير: "الإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقاداً وقولاً وعملاً، هكذا ذهب إليه أكثر الأئمة، بل قد حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وغير واحد من العلماء إجماعاً أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص"^(٥).

..

(١) الأولى أن لا يقال: عبارة لأن التعريف هو المعروف.

(٢) كما رواه عنه ابنه عبد الله في كتاب السنة (٢٠٧/١).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الإيمان.

(٤) التمهيد ٢٣٨/٩، وانظر: شرح أصول الاعتقاد للالكائي ٨٣٢/٤، وفتح الباري ٤٧/١.

(٥) تفسير ابن كثير ٣٩/١ عند قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾.

وقال البغوي في شرح السنة: "اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان... وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة"^(١).

ولا يتصور أحد أن بين هذه النقول خلافًا، فمن قصر مفهوم الإيمان على القول والعمل أراد قول اللسان والقلب، ومن زاد الاعتقاد فإنه خاف أن يتوهم أحد أن الاعتقاد ليس داخلاً في قول القلب، وقال بعضهم: "قول وعمل ونية"، وزاد آخرون: "اتباع السنة"، لأن الأقوال والأعمال لا تكون محبوبة لله إلا باتباع السنة، وسئل سهل التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: "قول وعمل ونية وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة"^(٢).

(١) شرح السنة ٣٨/١.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٧١/٧.

المخالفون في حقيقة الإيمان

إذا تقرر مذهب السلف في حقيقة الإيمان تبين لنا أنهم حسنة بين مذهبين خاطئين: مذهب الوعيدية ومذهب المرجئة، أما مذهب الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فإنهم يقولون: صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان ويستحق الخلود في نار جهنم، والخوارج منهم يقولون: هو كافر، والمعتزلة يقولون: بأنه في منزلة بين المنزلتين، والعجب من المعتزلة أنهم يسمون أنفسهم أصحاب العدل ثم يقولون: من فعل كبيرة واحدة ألغت جميع أعماله الصالحة ولو كانت أمثال الجبال.

ومذهب الوعيدية مذهب باطل بدلالة النصوص المتواترة الصريحة على عدم خروج مرتكب الكبيرة من مطلق الإيمان، ولذلك فإن العقوبات الشرعية من القصاص والحدود تطبق على القاتل والسارق والقاذف وشارب الخمر؛ ولو كان يخرج بالكبيرة من الإيمان لطبق عليه حد الردة وقتل، ولم تطبق عليه تلك الحدود، وخذ مثلاً جريمة القتل وهي جريمة عظيمة يقول النبي ﷺ: (لا يزال المسلم في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً)^(١)، ومع ذلك جاءت النصوص بوصف القاتل بالإيمان، فلما أوجب تعالى القصاص خاطب القاتل وأولياء المقتول بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ ثم قال: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْسَغْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨] فلم يخرج القاتل من الدين آمنوا وأثبت له الأخوة، وقال: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلَا﴾ [الحجرات: ٩]، فأثبت لهم اسم الإيمان مع حصول الاقتتال إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٨٦٢) من حديث ابن عمر.

ومن أصرح الأدلة في الرد على الوعيدية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٢]، فجعل الظالم لنفسه من هذه الأمة.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وليست الآية في التائبين؛ لأن التوبة تمحو الذنب ولو كان شركاً. ويخشى على الوعيدية من حديث جندب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله عز وجل: من ذا الذي يتألى علي أن لا أغفر لفلان إني قد غفرت له وأحببت عملك)^(١)، وفي رواية قال أبو هريرة في آخره: (تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته)^(٢).

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٦٢١).

(٢) أخرجه أبوداود (٤٩٠١) وأحمد ٣٢٣/٢ وابن حبان (٥٧١٢) من حديث أبي هريرة وسنده حسن.

قول المرجئة

يقابل طوائف الوعيدية طوائف المرجئة، وهم طوائف متعددة حتى ذكر أبو الحسن الأشعري اثنتي عشرة فرقة من فرق المرجئة^(١)، وقد حدثت بعده طوائف أخرى، والأصل الذي ينطلق منه المرجئة قولهم: إن الإيمان يصح ولو لم يكن معه أي عمل، فأرجأوا وأخروا جميع العمل عن التأثير في الإيمان. ومنشأ قولهم في ذلك هو العدول عن بيان القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، مع اعتمادهم على عقولهم، وعلى ما تأولوه من اللغة بفهمهم، ومن هنا نجد أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأولوه من اللغة، فلا يعتمدون على كتب التفسير المأثور والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعها رؤساؤهم. وحيث إن المراد دراسة أفكار هذه الفرقة وردّها رداً علمياً من خلال نصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة فإنني سأستعرض أبرز أفكار هذه الفرقة المخالفة للحق والصواب وأردّها من خلال أدلة الشريعة.

..

“

لا يكفر أحد بعمل أو قول

من مقالات المرجئة أنه لا يكفر أحد بعمل أو قول وإنما التكفير بحسب ما في القلب، فلا يكفر إلا من اعتقد الكفر، أما من تلفظ به أو عمله فإنه لا يكفر، وهذا خطأ مخالف للنصوص، فقد ورد أكثر من ثلاثمائة نص تدل على أن الكفر قد يحصل بقول أو فعل ومن ذلك:

قول الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، فاستثنى من الكفر من أكرهه، والإكراه إنما يكون على الفعل والقول، فدل ذلك على أن الكفر يقع بهما، ودلت الآية أن من قلبه مطمئن بالإيمان وكفر بفعله أو قوله ولا إكراه عليه أنه يكفر بذلك، ثم قال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ١٠٧]، فدل ذلك على أن كفرهم ليس عن اعتقاد أو جهل أو بغض لدين أو نحو ذلك من الأمور القلبية، بل إن الله حكم بكفرهم - مع علمهم بصحة الدين وحبهم له - بفعلهم لأمر مكفر تقدماً لأمر الدنيا على الآخرة؛ وهذا إنما يحصل في الأعمال الظاهرة.

وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [النحل: ١٠٨] لا تَعْدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعُفْ عَن طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]،

فدل ذلك على أن كلامهم كفر فجعلهم كفاراً بذات كلامهم، وكفرهم مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر مع عدم اعتقادنا له بل كنا نلعب.

وقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧٢]، كما قال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ١٧٣]، فحكم عليهم بالكفر بمجرد قولهم، ولم يقل الذين اعتقدوا، ومن القواعد الأصولية أن تعليق الحكم على وصف يدل على أن ذلك الوصف علة للحكم، فعندما علق حكم الكفر بهذا القول دل ذلك أن القول المذكور هو علة الحكم بالكفر.

وقال تعالى: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ يَوْمًا لَّمْ يَتَّوَلَوْا﴾ [التوبة: ١٧٤]، فكفرهم بقولهم فقط مع كونهم يجاهدون مع النبي ﷺ ويصلون ويزكون.

وقال: ﴿وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ أَنْتُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، فبين أن من الكلام المسموع ما هو كفر ولم يحل هذا الكفر إلى اعتقاد.

وقال تعالى عن إبليس: ﴿أَبْنَى وَأَسْتَكْبَرُ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، فكفره لامتناعه عن طاعة الله عندما أمره بالسجود.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، فحكم عليهم بالكفر بمجرد توليهم عن طاعة الله.

وقد يكون الكفر بالإعراض عن دين الله كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فكفرهم بتعليم السحر وهو عمل.

وقد حكى جماعة من العلماء الإجماع على أن الكفر يحصل ببعض الأعمال، كإسحاق بن راهويه^(١)، وأبي ثور^(٢)، وابن حزم^(٣)، وابن العربي المالكي^(٤) وابن تيمية^(٥)، والشيخ عبدالرحمن بن حسن^(٦)، والشيخ محمد بن إبراهيم^(٧)، وعمل الفقهاء جميعاً في أبواب الردة يدل على أن المكلف قد يكفر ببعض الأعمال أو ببعض الأقوال، فقد حكموا بأن بعض الأعمال والأقوال كفر أكبر.

وقد وردت شبهة على بعض المعاصرين في ذلك، فإنهم لما رأوا بعض العلماء يقولون: لا نكفر أحداً من المسلمين بذنب^(٨)، ظنوا أنهم يرون أنه لا يوجد عمل أو قول يخرج به الإنسان من دين الإسلام، وهذا استدلال عجيب، إذ كيف يعارضون النصوص الصريحة بألفاظ بعض المؤلفين، على أن هذه اللفظة لا تدل على مذهب المرجئة، فإن هذه اللفظة أشير فيها إلى أن التكفير لا يكون بالذنوب

(١) تعظيم قدر الصلاة ٩٣/٢، الصارم المسلول ص ١٥٢.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٨٤٩/٤.

(٣) الفصل ٢٤٩/٣.

(٤) أحكام القرآن ٩٧٦/٢.

(٥) الصارم المسلول ص ٥١٤.

(٦) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٣٨٠/١.

(٧) شرح كشف الشبهات ص ١٠٢، وانظر رسالة: (التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو

الفعل أو الاعتقاد) للأخ علوي بن عبدالقادر السقاف، وهناك من حكى الإجماع على هذه المسألة

غير هؤلاء.

(٨) كما في العقيدة الطحاوية.

رداً على الوعيدية الذين يكفرون بالذنوب، أما الأعمال والأقوال المكفرات فلم يتعرضوا لها في هذه اللفظة، ومن ارتكب مكفراً لم يكن من المسلمين ومن ثم لا يدخل في إطلاق الجملة السابقة.

ومن أسباب ورود هذه الشبهة عليهم أيضاً أنهم رأوا تقسيم بعض العلماء الكفر إلى أكبر مخرج من الملة وإلى أصغر لا يخرج من الملة وسماه بعضهم كفراً عملياً، والأول سموه كفراً اعتقادياً.

وهذا اصطلاح لوحظ فيه الغالب، على أن هذا أيضاً من معارضة النصوص بأقوال العلماء.

ومن خطأ بعض المرجئة في هذه المسألة من المعاصرين المنتسبين للسلف أنهم يصفون المخالفين لهم بالخوارج والتكفيريين، وهذا فيه تجن على السلف من جهتين: الأولى: أنهم نسبوا إلى السلف ما ليس من مذهبهم. الثانية: أنه يلزم على ذلك وصف السلف بهذه الأوصاف الشنيعة، فما زال السلف يكفرون ببعض الأعمال، فجماعة من السلف كفروا بتعليم السحر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وجماعة من السلف يكفرون بترك الصلاة، وقولهم فيه قوة لقول النبي ﷺ: (إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة)^(١)، وقال: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر)^(٢)، ولما ورد أن النبي ﷺ يعرف أمته يوم القيامة بكونهم غراً محجلين من آثار الوضوء^(٣)، فدل على أن من لم يكن من أهل الوضوء للصلاة لم

(١) أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر.

(٢) أخرجه من حديث بريدة كل من: الترمذي (٢٦٢٣) وابن ماجه (١٠٧٩) وصححه ابن حبان (٢٥٥) والحاكم ٧/١ ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٦) ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة.

يعرفه النبي ﷺ فلا يكون من أمته. وأجود ما اعتمد عليه المخالف حديث: (ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة)^(١)، ومع ذلك قال ابن تيمية: "إن هذا احتجاج ضعيف"؛ لأن عدم المحافظة لا تعني الترك بالكلية وإنما يعني بها الإتيان بالصلاة مع الإخلال بشيء من واجباتها كوقتها أو الطمأنينة فيها، كما ورد ذلك في بعض روايات الحديث: (خمس صلوات من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يغفر له، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة)^{(٢)»(٣)}.

فإن قال قائل: أيهما أشد مذهب المرجئة الأوائل أو مذهب هؤلاء المتأخرين؟ قيل: قول المتأخرين أشد من قول المرجئة الأوائل من وجه، لأن أولئك قالوا بأن الفعل والقول يكون علامة على الكفر بحيث يحكم عليه بالكفر لفعله أو قوله في أحكام الدنيا دون أحكام الآخرة، وأما المتأخرون فلم يحكموا عليه بالكفر فيهما مما يعني إبطال حد الردة.

لكن قول هؤلاء المتأخرين أخف من قول المرجئة المتقدمين من وجه آخر، وهو إدخال العمل في مسمى الإيمان المطلق، فإن المرجئة الأوائل لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان المطلق وهؤلاء يدخلونه.

ولو قال قائل: هل يجزم بخطأ هؤلاء المعاصرين أو أن المسألة ظنية؟ نقول: الأدلة الدالة على رد مذهب هؤلاء المعاصرين أدلة قطعية في إسنادها وفي دلالتها، ولو لم يرد إلا دليل واحد من النصوص القرآنية السابقة لجزمنا بخطأ المخالف، كيف وقد تواترت النصوص وتتابع في دلالتها على خطأ مقالتهم.

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢٠) والنسائي ٢٣٠/١، وأحمد ٣١٥/٥ من حديث عبادة.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٥) وأحمد ٣١٧/١ من حديث عبادة.

(٣) مجموع الفتاوى ٦١٢/٧.

فإن قيل: هل من قال بهذه المقالة لا ينسب لمذهب السلف لمخالفته لطريقتهم؟ فالجواب عن ذلك أن يقال: هم متبعون للسلف في المسائل التي وافقوا فيها السلف، أما هذه المسألة فهم ليسوا على مذهب السلف فيها، وخطأ الإنسان في مسألة أو مسألتين لا يجعلنا نطلق اسم الذم عليه مطلقاً؛ حتى في التأثيم، فإن المخطئ الذي لم تصله الأدلة الشرعية لا يستحق الإثم على الصحيح ما دام قد بذل وسعه في الوصول إلى الحق ولم يتمكن، كما هو مذهب السلف حتى لو كان في مسائل الاعتقاد؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، حيث نفى الله الجناح والإثم عن الخطأ من المسلمين، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما يقرر أهل الأصول، فيشمل الخطاب الخطأ في الاعتقاد.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، فيستفاد من الآية بطريق دليل الخطاب أن الله لا يؤاخذ أحداً إلا بعد أن يتبين له الحق وتقام عليه الحجة.

فأما إذا وصلت هذه الأدلة القاطعة للمكلف بحيث أمكنه اتباعها ثم خالفها تفريطاً في جنب الله وتعدياً لحدوده فلاشك أنه مخطئ آثم، وأن هذا الفعل سبب لعقوبة الله في الدنيا والآخرة^(١).

وقد ذكر علماء أصول الفقه^(٢) هذه المسألة ومثلوا لها بالساجد للصنم فقالوا بأنه يكفر ويأثم بقصده، وكذلك يأثم ويكفر بنفس فعله وسجوده ولو لم يقصد

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: القطع والظن عند الأصوليين ٤٥٨/٢.

(٢) روضة الناظر لابن قدامة بتحقيقي ١٤٨/١.

ذلك بقلبه وإنما فعله لمصلحة دنيوية أو مجاملة لكافر ونحو ذلك، ثم حكوا خلافاً لبعض المبتدعة أنه لا يآثم إلا بقصده، وتوسع الأصوليون في الرد عليه وبيان ضلاله.

ومن العجب أن بعض هؤلاء المتأخرين ينسب قولهم هذا لابن تيمية وهو يصرح بخلافه في مواطن عديدة من كتبه، خذ مثلاً ترجيحه أن تارك الصلاة يكفر^(١)، وأيضاً قوله: "وقد قال الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٤٧] فنفي الإيمان عمن تولى عن العمل وإن كان قد أتى بالقول، ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة كما نفى فيها الإيمان عن المنافق، وأما العالم بقلبه مع المعادة والمخالفة الظاهرة فهذا لم يسم قط مؤمناً"^(٢).

وبعض الناس يستدل على عدم كفر المكلف بأي عمل يعمل به بعض المتشابهات التي يمكن إرجاعها إلى صنفين من الأدلة:

الصنف الأول: الأدلة الدالة على دخول من قال: لا إله إلا الله الجنة، مثل قول النبي ﷺ (أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله لا يلقي الله بهما عبد غير شاك فيهما إلا دخل الجنة)^(٣).

وقوله ﷺ: (ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة)^(٤).

(١) مجموع الفتاوى ٦١٢/٧-٦١٦.

(٢) مجموع الفتاوى ١٤٢/٧.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٢٧).

وهذا الاستدلال لا يصح؛ لأن المستدل به لاحظ نصاً واحداً وأغفل بقية النصوص التي تجعل لذلك شروطاً لا بد من وجودها وموانع لا بد من انتفاءها فمن الشروط مثلاً أن يكون ذلك خالصاً من القلب كما في الحديث الأول (غير شك فيهما) وإن لم يذكر هذا الشرط في الحديث الثاني، ولا بد من حمل المطلق على المقيد، وكذلك لا بد من انتفاء الموانع، فمثلاً من قال: لا إله إلا الله وصرف شيئاً من العبادة - وهذا عمل - لغير الله فإنه كافر، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وبالإجماع أن من أقر بالشهادتين وأنكر البعث فإنه لا يعد مؤمناً، فإذا قيدت هذه النصوص المطلقة بالإجماع في بعض المواطن فلتقيد أيضاً بالأدلة السابقة الدالة على أن بعض الأعمال كفر منافٍ للإيمان.

الصنف الثاني: الأدلة الدالة على أن بعض الناس يدخل الجنة وهو لم يعمل خيراً قط مثل ما ورد في حديث الذي أمر بإحراق نفسه بعد موته لأنه لم يعمل خيراً قط فرحمه الله لكونه يخشى ربه^(١)، ومثل حديث الذي قتل تسعة وتسعين نفساً فقالت ملائكة العذاب: إنه لم يعمل خيراً قط^(٢) ونحو ذلك من النصوص.

لكن هذه النصوص وردت في طائفتين، الأولى: طائفة تجهل وجوب الأعمال واكتفت بالشهادة لظنها أنه لا يجب غيرها. والثانية: طائفة تابت قبل موتها فلم تتمكن من العمل، فهي لم يجب عليها عمل أصلاً.

(١) أخرجه البخاري (٣٤٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٦٦).

صحة الإيمان بلا عمل

يعلم مما سبق أن من مقالات المرجئة أن الإيمان يصح ولو لم يوجد معه عمل، فإنه إذا قيل: لا يكفر أحد مهما قال أو عمل، ولا يكفر إلا بالاعتقاد لزم عليه أنهم يصححون إيمان المكلف ولو لم يكن معه أي عمل، وقد تقدم إيراد الأدلة الدالة على فساد ذلك.

قال الإمام الشافعي كما في رسالة الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية: "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم، يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزي واحد من الثلاثة إلا بالآخر"^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيمان والعمل، العمل من الإيمان والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسم يجمع - كما يجمع هذه الأديان اسمها - ويصدق العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق بعمله فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها، ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدق بعمله كان في الآخرة من الخاسرين، وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف"^(٢).

ونقل عن محمد بن نصر أن الأمة مجمعة أن العبد لو آمن بجميع ما ذكره النبي ﷺ من عقود القلب في حديث جبريل من وصف الإيمان ولم يعمل بما ذكره ﷺ من وصف الإسلام أنه لا يسمى مؤمناً^(٣).

(١) الإيمان ص ١٩٧.

(٢) فتاوى ابن تيمية ٢٩٦/٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣٦/٧.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وبذلك يظهر خطأ جهم ومن اتبعه في زعمهم أن مجرد إيمان بدون الإيمان الظاهر ينفع في الآخرة، فإن هذا ممتنع"^(١).

..

(١) مجموع الفتاوى ٥٥٣/٧. وينظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذي سبق نقله ص ٢٣.

حصر التكفير بما أجمع عليه

من مقالات المرجئة التوقف عن تكفير من لم يقع إجماع على تكفيره، وهذا خطأ، فإن الإجماع ليس هو الدليل الوحيد في الشرع، بل هناك الكتاب والسنة، فمن حكم عليه القرآن بالكفر وجب علينا تكفيره، وكذلك من حكمت عليه السنة بالكفر وجب علينا تكفيره؛ لأن التكفير حكم شرعي، والأحكام الشرعية يرجع فيها إلى الأدلة الشرعية ومنها الكتاب والسنة والإجماع، فمن حكم الله عليه بالكفر في القرآن العظيم وجب علينا الحكم بكفره اتباعاً لكلام الله، وكذلك من حكم عليه النبي ﷺ بالكفر وجب علينا اتباعه ﷺ في ذلك الحكم، وهذا من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

والتكفير حكم شرعي، فالواجب الرجوع فيه إلى الأدلة الشرعية، والأحكام الشرعية لا يشترط لثبوتها الإجماع عليها، ويدل على ذلك قول النبي ﷺ: (إلا أن تروا منهم كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان)^(١)، فاشترط الدليل الشرعي على التكفير، ولم يشترط الإجماع عليه.

..

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦) من حديث عبادة.

“

”

“

حصر الكفر في الجحود

من أقوال المرجئة: أن الكفر هو التكذيب والجحود؛ بحيث لا يكون الكفر إلا بالجحود والتكذيب، وزعموا أن هذا حصل استدلالاً باللغة؛ لأن الكفر لغة هو التغطية لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ١٦٨].

وكون الجحود والتكذيب يعد كفراً مخرجاً من الملة لا يعني أن الكفر لا يحصل إلا به، فقد دلت النصوص على أن الكفر يحصل بغير ذلك، فقد يكون الكفر بالاستهزاء كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٦٨] لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، وقد يكون بالاستكبار والامتناع، قال تعالى عن إبليس: ﴿أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقد يكون بالإعراض عن دين الله، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣]، وقد يكون بالنفاق كما قال تعالى عن المنافقين: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٣]، وقد يكون بالشك كما في قصة صاحب الجنة في سورة الكهف، قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِ أَبَدًا﴾ [٣٥] وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [٣٦] قَالَ لِمُصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاهُ رَجُلًا﴾ [الكهف: ٣٥-٣٦].

وقد يكون بالتلفظ بقول الكفر أو بالعمل كما سبق.

“

دخول الأعمال في الإيمان

من بدع المرجئة أن الأعمال عندهم لا تدخل في مسمى الإيمان، قالوا: لأنها لو دخلت فيه لكفرنا أهل المعاصي؛ لأنه لو كان مركباً من قول وفعل لزال كله بزوال جزئه.

وقد تتابعت النصوص الشرعية الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان، من ذلك:

قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم، فإن المسلمين سألوا النبي ﷺ عن مات قبل تحويل القبلة إلى الكعبة: ما حكم صلاتهم؟ فنزلت الآية الكريمة كما في الصحيح من حديث البراء^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الأنفال: ٢-٤]، فجعل المؤمنين الإيمان المطلق هم من اتصف بهذه الصفات من الأعمال.

وقال عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴿٤﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ أَبْغَىٰ وِرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾﴾

(١) أخرجه البخاري (٤٤٩٢) من حديث البراء.

وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿١١﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴿١٢﴾ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٣﴾ [المؤمنون: ١-١١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَنَّهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿١٥﴾ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [السجدة: ١٥-١٦].

وفي الصحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لو فد عبد القيس: (أمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تعطوا من المغنم الخمس)^(١)، فأدخل الأعمال في مسمى الإيمان، ولا يقولن قائل بأنه لم يذكر ما في القلب؛ لأن ذلك مما يعلم فلم يحتج لذكره.

وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (الإيمان بضع وستون أو سبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان)^(٢).

وفي سنن أبي داود بسند جيد من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: (من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان)^(٣).

(١) أخرجه البخاري (٤٣٦٨) ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس.

(٢) أخرجه مسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة وأصله في صحيح البخاري.

(٣) أخرجه أبوداود (٤٦٨١) وأحمد ٤٣٨/٣، عن أبي أمامة والترمذي (٢٥٢٣) عن معاذ بن أنس.

وفي السنن بسند صحيح من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (المؤمن من آمنه الناس على دماءهم وأموالهم)^(١).

وقولهم: يلزم من إدخال الأعمال في الإيمان زوال الإيمان بزوال بعض الأعمال، لا يصح؛ فهذه فروع الشجرة جزء منها، ولا يلزم من زوالها، زوال اسم الشجرة.

ولعل مما استدلوا به: أن الله عطف العمل على الإيمان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [مريم: ٩٦]، والعطف يقتضي المغايرة.

والجواب أن هذا من باب عطف الخاص على العام كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، ولا شك أن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من الأعمال الصالحة، وقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١٣]، والتواصي بالحق من الأعمال الصالحة، وعطف الخاص على العام سائغ في لغة العرب، ومن أمثله قوله: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، وقوله: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨].

والذين يخرجون الأعمال من الإيمان على صنفين، فمنهم من يقول: لا علاقة بينهما، والأدلة السابقة صريحة في رد مذهبهم وإبطاله. ومنهم من يقول: هما

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٢٩) والنسائي ١٠٤/٨.

متلازمان، وهؤلاء هم مرجئة الفقهاء، وقد قال بعضهم^(١) بأن الخلاف بين هؤلاء المرجئة - مرجئة الفقهاء - وبين أهل السنة خلاف لفظي؛ لأن أهل السنة يجعلون الأعمال جزءاً من الإيمان، وهؤلاء يجعلون الأعمال لازماً للإيمان، وليس قول مرجئة الفقهاء ممثلاً لقول هؤلاء المعاصرين؛ لأن هؤلاء لا يكفرون بعمل وأولئك يقولون: انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم.

على كل فقول مرجئة الفقهاء مخالف للنصوص - السابق ذكر بعضها - الدالة على أن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان، ومن هنا فهو قول خاطئ وقد رتب بعضهم على الخلاف ثمرات عديدة.

(١) كشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٩٧/٧، ٥٧٥، وابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية ص ٣٠٩، ت: الأرنبوط.

وهذا ناشئ من كون المرجئة ينفون الصفات الاختيارية، فلا يثبتون أفراد الصفات التي تحدث بعد أن لم تكن كآحاد الكلام والسمع، بناء على أن ذلك يستلزم حلول الحوادث بذات الله، ولذلك نجدهم يقولون: العالم محدث، وكل محدث مخلوق، والمخلوق لا بد له من خالق، فهذا الدليل -الذي زعم بعضهم أنه لا يُعرف الله إلا به- هو أصل ضلال القوم في هذا الباب، لأنه يلزم عليه أن تكون أفراد الصفات الاختيارية مخلوقة لأنها محدثة. ولاشك أن الله عز وجل يفعل ما

يشاء في أي زمان، فإذا شاء تكلم، وكما قال السلف: "لم يزل متكلماً"، وفي القرآن من الدلالة على ذلك أكثر من مائة آية وفي السنة أضعاف ذلك، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥] فجعل النداء في يوم معين، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، فجعل الحكم متعلقاً بإرادته، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: (هل تدرون ماذا قال ربكم الليلة) ^(١).

ولما لم يفهم المخالف هذه المسألة نسب لابن تيمية أنه يقول بقدم العالم، لأنه يثبت حوادث لا بداية لها، والحوادث في لسان الشيخ ليست المخلوقات وإنما هي الصفات الاختيارية، وشرح ذلك يحتاج لتفصيل ليس هذا مقامه.

(١) أخرجه البخاري (١٠٣٨) ومسلم (٧١) من حديث زيد بن خالد.

زيادة الإيمان

من أقوال المرجئة أن الإيمان شيء واحد في ذاته لا تتصور فيه زيادة إلا من جهة أصناف الأشياء التي يؤمن بها أو من جهة كثرة زمان الإيمان، ولذلك يقول أحدهم: إيماني كإيمان أبي بكر وعمر وجبريل وميكائيل عليهم السلام. والنصوص الشرعية صريحة في رد هذه البدعة، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤٤]، فهل في إنزال السكينة زيادة مشروع مؤمن به أو زيادة وقت.

وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيَقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيزداد الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيْمَانًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وهذه من أعظم الأدلة في الرد عليهم إذ المؤمن به واحد، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]، وقال جل وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تُوْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وفي الصحيح من حديث أبي سعيد مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: (يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من النار من كان في قلبه

مثقال حبة من خردل من إيمان^(١). وفي الصحيح أن النبي ﷺ قال: (حتى يقال للرجل ما أجلده ما أظرفه ما أعقله وما في قلبه حبة من خردل من إيمان)^(٢).

وقد أجمع الصحابة على إطلاق لفظ الزيادة في الإيمان، وورد إطلاق لفظ النقصان عن أبي الدرداء وأبي هريرة وعمير بن حبيب الخطمي.

ومنشأ قول المرجئة بأن (الإيمان لا يتفاوت) هو اعتقادهم أن القطع واليقين على مرتبة واحدة، وهذا قول باطل ترده النصوص الشرعية.

ففي الصحيح من حديث عائشة أن النبي ﷺ قال: (إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا)^(٣)، فأثبت التفاضل في ذات العلم بالله وليس المراد التفاضل في كثرة المعلومات.

ويدل على ذلك أن الله لما أخبر موسى باتخاذ قومه للعجل قطع بذلك؛ لأنه خبر الله، ثم رجع إلى قومه فلما رأهم ازداد علمه وقطعه بذلك فألقى الألواح^(٤)؛ كما في الحديث أن النبي ﷺ قال: (ليس الخبر كالمعاينة إن الله عز وجل لما أخبر موسى بما صنع قومه في العجل لم يلق الألواح فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح)^(٥).

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أُولَٰئِكَ تُؤْمِنُونَ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فإبراهيم يعلم قطعاً قدرة الله على إحياء

(١) أخرجه البخاري (٢٢) ومسلم (١٨٤) من حديث أبي سعيد.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٩٧) ومسلم (١٤٣) من حديث حذيفة.

(٣) أخرجه البخاري (٢٠) من حديث عائشة.

(٤) كما في سورة الأعراف آية رقم ١٥٠.

(٥) أخرجه أحمد ٢٧١/١ والطبراني (١٢٤٥١) وابن حبان (٦٢١٣) وصححه.

الموتى ، ولكن أراد ازدياد اليقين لديه ، فدل ذلك على أن اليقين يقبل الزيادة ، وقد حررت هذه المسألة في كتابي "القطع والظن عند الأصوليين"^(١) .

وأما قول الواحد من هؤلاء المرجئة : إيماني مثل إيمان جبريل ، فيرده إجماع السلف ، قال ابن أبي مليكة : "أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل"^(٢) .

..

(١) القطع والظن ١/ ٢٧ .

(٢) ذكره البخاري تعليقا في كتاب الإيمان ، باب (٣٦) .

“

المشينة في الإيمان

من العجيب موقف المرجئة من مسألة الاستثناء في الإيمان ، فإن لهم موقفين :
الموقف الأول : إيجاب الاستثناء عند بعض المرجئة ، فيجب على الإنسان أن يقول : "أنا مؤمن إن شاء الله" ؛ لأن الإيمان إنما هو بحسب الموافاة ، والإنسان لا يدري ما هو الذي سبق في علم الله هل يموت على الإيمان أو لا ؟
والموقف الثاني : تحريم الاستثناء عند بعضهم ؛ لأن الإيمان عندهم شيء واحد ، فمتى حصل جزم الإنسان به لم يحتج لقوله : "أنا مؤمن إن شاء الله" لما تدل عليه من الشك.

وكلا القولين خطأ ، والصواب جواز الاستثناء فعلاً وتركاً ، فالاستثناء وارد على الإيمان المطلق ؛ لأن عدم الاستثناء يتضمن أن العبد فعل جميع ما أمر به ، وهذا فيه تزكية للنفس ، وقد ورد عن جماعة من السلف الاستثناء في الإيمان كابن مسعود وغيره.

وأما ترك الاستثناء فإنه وارد على مطلق الإيمان ، ولذلك حكى الله في القرآن عن بعض المؤمنين إثبات الإيمان لأنفسهم بلا استثناء ، قال تعالى حكاية عنهم : ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا ءَامِنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران : ١٦] ، وقال تعالى : ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا﴾ [آل عمران : ١٩٣] ، وقال : ﴿إِنَّكُمْ كَانُمْ مِنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامِنَا فَاغْفِرْ لَنَا﴾ [المؤمنون : ١٠٩] ، وقال : ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامِنَا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة : ٨٣].

نفي الكفر الأصغر

من مقالات المرجئة أن الكفر نوع واحد، وليس هناك كفر دون كفر، ولا ينقسم الكفر إلى أصغر وأكبر، قالوا: لأن الكفر هو الجحود وهذا مرتبة واحدة. وهذا مخالف للنصوص التي وصفت بعض الكبائر بكونها كفراً، كما في الحديث المتفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)^(١).

وفي حديث ابن عمر مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: (لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) متفق عليه^(٢).

وقال ﷺ: (اثنان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت)^(٣).

ولذلك ورد عن جماعة من الصحابة وصف هذه الذنوب بأنها كفر دون كفر، ولا يعلم لهم في زمانهم مخالف.

فشعبة الكفر لا تناقض مطلق الإيمان، وقد يجتمع في الشخص إيمان وكفر أصغر، مثل النفاق الأصغر كما في حديث عبدالله بن عمرو المتفق عليه أن النبي ﷺ قال: (أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها)^(٤)، ومثل الشرك الأصغر قد يجتمع مع مطلق الإيمان.

(١) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٦٨)، ومسلم (٦٦).

(٣) أخرجه مسلم (٦٧) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨).

ولا يصح أن يقال: الكفر هنا مجازي؛ لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة، ولا يحمل على المجاز إلا بقرينة، كما قالوا: إن المندوب مأمور به حقيقة، والأمر لا يحمل على النذب إلا بقرينة.

ازدياد الكفر الأكبر

لما حصر المرجئة الكفر في التكذيب والجحود قالوا: وهذا الكفر على مرتبة واحدة لا يتصور فيه أن يكون كفر مخرج من الملة أكبر من كفر مخرج من الملة. وهذا قول خاطئ ترده النصوص الشرعية الصريحة في أن الكفر الأكبر مراتب وليس على مرتبة واحدة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧] فأثبت لهم الزيادة في الكفر.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَّنْ تَقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠].

وقال: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٧]. ويدل على ذلك أن الله فاوت بين مراتب الكفار في نار جهنم ففرق بين منزلة أبي طالب في ضحضاح من نار^(١) وبين المنافقين الذين في الدرك الأسفل من النار^(٢)، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ١٨٨].

وعلى هذا المأخذ بنيت قاعدة عدم تكليف الكفار، فإن منشأ الخلاف فيها من معتقد المرجئة، وهذا من جهتين:

الأولى: أنهم عند تحرير محل النزاع قالوا: لا خلاف أن الكفار مخاطبون بالإيمان بناء على قول المرجئة: إن الإيمان هو التصديق القلبي. وهذا مخالف لمنهج السلف، والصواب أن يقال: وقع الاتفاق على مخاطبتهم بأصل الإسلام وهو الشهادتان.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠) من حديث أبي سعيد.

(٢) سورة النساء آية رقم ١٤٥.

والجهة الثانية: ثمرة مسألة تكليف الكفار بالفروع في الآخرة، فلما كان الكفر الأكبر عند المخالف لا يزداد قال بعدم زيادة العقوبة في الآخرة على بعض أصناف الكفار لعدم تكليف الكفار، وبعض الأصوليين رتب على الخلاف ثمرات في الأحكام الشرعية المتعلقة بالدنيا، وهو خطأ، لأن المخالف إنما قصد الآخرة فقط، ولأن الأحكام الدنيوية المرتبة على ذلك متعلقة بنوع من الكفار، فبعضها يتعلق بالحربي دون غيره، وبعضها بالذمي فقط، وبعضها بالمرتد وحده، وقد فصلت هذه المسألة في كتابي التفريق بين الأصول والفروع^(١).

(١) التفريق بين الأصول والفروع ١/ ٢٨٠.

عدم دخول عمل القلب في الإيمان

من بدع المرجئة قول بعضهم بأن أعمال القلوب لا تدخل في الإيمان، كالحب والبغض، والرجاء والخوف، ونحو ذلك. والنصوص الشرعية ترد هذه البدعة، ففي الصحيح من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)^(١)، وفيه من حديثه مرفوعاً: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين)^(٢)، وفيه من حديثه أيضاً: (ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار)^(٣)، وفيه من حديثه أيضاً: (آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار)^(٤)، ومن حديث ابن عمر مرفوعاً: (إن الحياء من الإيمان)^(٥)، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس مرفوعاً: (ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً)^(٦).

(١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٤٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤).

(٥) أخرجه البخاري (٦١١٨)، ومسلم (٣٦).

(٦) صحيح مسلم (٣٤).

عدم تسمية الإيمان والكفر عملاً

من بدع المرجئة: أن الإيمان والكفر لا يسمى عملاً، وهذا مردود بالنصوص الدالة على أن دخول الجنة بسبب العمل، قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٤].

وكذلك في الكفر كما قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْزِدُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا نُجَزُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [التحریم: ١٧]، وقال: ﴿وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٤].

ومن أصرح الأدلة في تسمية الإيمان عملاً ما ورد في حديث أبي هريرة أن النبي

ﷺ سئل أي الأعمال أفضل؟ فقال: (إيمان بالله ورسوله)^(١).

(١) أخرجه البخاري (١٥١٩).

“

”

قصر المرجئة الإيمان على قول اللسان

من المرجئة من قال إن الإيمان هو قول باللسان فقط.
وهذا قول خاطئ، ويلزم على هذا القول أن يكون المنافقون مؤمنين؛ لأنهم
يقرون بالإسلام بألسنتهم مع كونهم في الدرك الأسفل من النار تحت الكافرين،
كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

تفسير الإيمان الشرعي بالتصديق

ومن أنواع الإرجاء تفسير الإيمان بالتصديق القلبي أخذاً من المعنى اللغوي، قالوا: الإيمان لغة التصديق، كما قال الله تعالى إخباراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١١٧]، أي بمصدق، ومنهم من ادعى إجماع أهل اللغة عليه.

ويجاب عن ذلك بأن الإيمان المعدى بالباء في اللغة ليس التصديق فقط، ولا يوجد دليل على ذلك، أما الإيمان الذي بمعنى التصديق فهو المعدى باللام كما قال: ﴿أَمِنْ لَهُ﴾، أما المعدى بالباء، كما يقال: ﴿أَمِنْ بِهِ﴾ فلا يصح تفسيره لغة بالتصديق.

ثم إن التصديق يكون للأمور المشاهدة وللأمور الغائبة، بخلاف الإيمان فلا يكون إلا للأمور الغائبة، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ١٣].

كما أن التصديق بالقلب يقابله التكذيب، وأما الإيمان فلا يقابله التكذيب بل يقابله الكفر، ولذلك لو قال قائل: "أنا أصدق النبي ولكنني لا أتابعه بل أعاديه وأبغضه" لم يكن مؤمناً.

والإيمان بالشيء يدخل فيه لغة العمل، يقال: "فلان مؤمن بالبعث"، بمعنى أنه يستعد له بالعمل، وفلان لا يؤمن به؛ لأنه لم يستعد له وإن كان مصداقاً به؛ كما أن إبليس ليس مؤمناً بالله وإن كان مصداقاً بوجوده وربوبيته.

ولو سلمنا أن الإيمان لغة هو التصديق، فإن التصديق لغة يشمل الأفعال كما في الحديث: (العينان تزنيان وزناهما النظر) إلى قوله: (والفرج يصدق ذلك أو يكذبه)^(١).

(١) أخرجه البخاري (٦٦١٢) ومسلم (٢٦٥٧) من حديث أبي هريرة.

وكذلك على التسليم بأن الإيمان لغة هو التصديق فلا مانع أن يقيد الشارع لفظ الإيمان بقيود أخرى كما في لفظ الصلاة، فهي في اللغة الدعاء أو الشاء ثم قيدها الشارع بالركوع والسجود والقراءة.

ويدل على أن الإيمان لا ينحصر في التصديق صراحة أدلة عديدة، منها حديث وفد عبدالقيس، حيث أدخل النبي ﷺ الأقوال والأعمال في تفسير الإيمان فقال: (هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وأن تؤدوا الخمس من المغنم)^(١).

ويدلك على فساد قولهم اضطرابهم في التصديق: هل هو المعرفة أو قول في النفس يتضمن المعرفة، وقال آخرون منهم: "هو ترك العناد"، مما يدل على اختلافهم واضطرابهم.

ويلزم على قولهم السابق بأن الإيمان هو التصديق القلبي لوازم شنيعة لم يلتزموا أكثرها، مما جعل العقلاء ينكرون عليهم ويصفون قولهم بأنه مكابرة وسفسطة.

ومن العجب أن المرجئة واقفية في دلالات الألفاظ، فهم يقولون بأن اللفظ لا يدل على معنى حتى يكون معه قرينة، وفي الإيمان فسروا النصوص الواردة فيه بالتصديق مع عدم القرائن على ذلك، بل إن الأدلة والقرائن تدل على خلاف تفسيرهم، فإن النصوص الدالة على نفي الإيمان عمن لا يحب الله ورسوله ولا يخاف الله ولا يتقيه ولا يعمل شيئاً من الخير كثيرة صريحة، ولو فرض أن دليلاً عارضها لكان تخصيص العام القليل أو تأويله أولى من رد النصوص الصريحة المتواترة.

(١) أخرجه البخاري (٣٥) ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس.

تفسير الإيمان بالمعرفة

من أسوأ المقالات البدعية التي يقول بها غلاة المرجئة: أن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط.

وهذا مقال فاسد، إذ يلزم عليه خروج الأقوال والأعمال البدنية والقلبية من مفهوم الإيمان، وقد تقدم إقامة الدليل على دخولها في مسمى الإيمان.

ويلزم على هذا القول إيمان اليهود الذين قاتلهم النبي ﷺ فقتل بعضهم وأخرج بعضهم الآخر من ديارهم؛ لأنهم يعرفون بقلوبهم صحة هذا الدين وصدق هذا الرسول كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دُونِ الْإِيمَانِ كَتَبَ اللَّهُ لَهُمْ أَجْرَهُمْ وَهُمْ لَفِي شَرَفٍ مِمَّنْ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٤٦].

بل يلزم عليه إيمان فرعون وقومه؛ لأنهم كانوا يعرفون صحة هذا الدين كما قال تعالى عنهم: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُظُمًا﴾ [النمل: ١٤]، وقال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَنْفِرَعَوْتُ مَشْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وأعظم من ذلك أنه يلزم عليه أن يكون إبليس مؤمناً، فإنه كان يعرف رب العالمين ويقر له بالربوبية، قال تعالى حكاية لقوله: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [ص: ٧٩]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

•

قولهم في نصوص الوعيد

من أقوال المرجئة: أن نصوص الوعيد على الذنوب إنما سقت للتخويف، وأنه ما ثم عذاب أصلاً في حق المسلمين، وإنما هو تخويف لا حقيقة له. وهذا كلام باطل، لأنه تكذيب للشرع، ويجاب بأن النصوص إنما تكون تخويفاً إذا كان هناك أمر يخاف منه بحيث يمكن وقوعه، فإن لم يكن هناك ما يمكن وقوعه امتنع التخويف؛ لأن العقلاء إذا علموا أنه ليس هناك شيء مخوف زال الخوف لو كان الأمر كذلك.

ومن أقوالهم أن نصوص الرجاء باقية على إطلاقها وأنها ليست مقيدة بغيرها من النصوص.

“

بدع أخرى للمرجئة

من بدع المرجئة: قولهم إن تسمية بعض الأعمال إيماناً مجاز، ويجاب عن ذلك بأن الأصل في الكلام الحقيقة، ولا يقال بأنه مجاز إلا بدليل، ولا دليل، بل الأدلة على خلافه.

ومن بدع المرجئة: جعل الإسلام جزءاً من الإيمان.

ومن بدعهم: قولهم إن الإيمان شيء واحد لا يتبعص.

ومن ذلك: قولهم بأنه لا يجتمع في الشخص إيمان ونفاق، ولا يجتمع فيه إيمان وشعبة من شعب الكفر.

ومن ذلك: قول بعضهم إن الكفر بالله هو الجهل به.

ومن بدعهم: أن الطاعات لا علاقة لبعضها ببعض ولا تلازم بينها.

ومن بدعهم: إطلاق أن الفاسق مؤمن كامل الإيمان، والصواب تقييد ذلك بفسقه، فيقال: صاحب الكبيرة مؤمن فاسق، لئلا يتوهم أن المراد الإيمان المطلق.

ومن بدع بعض المرجئة: أن النفاق نوع واحد يخرج من الملة، والصواب تقسيمه إلى نفاق أكبر يخرج من الملة ونفاق أصغر لا يخرج منها.

ومن بدع المرجئة: أن فعل العبد قد ينعدم مع كون العبد مريداً له قادراً عليه مع انتفاء الموانع عن فعله.

ومن بدع المرجئة قول بعضهم: إن الأعمال الكفرية علامة على الكفر وليست كفراً، وقولهم: بأن من حكم الشرع بكفره إنما حكم بذلك لخلو قلبه من التصديق أو الإيمان.

وفي هذا منازعة لجميع العقلاء، فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره ومع ذلك يحجده إما تكبراً أو حسداً أو تقليداً أو طمعاً أو خوفاً.

والحديث في هذه البدع ونقدها يطول الكلام بذكره، وأنبه لأمرين:

الأول: التحذير من الأمن من مكر الله، والحذر من ارتكاب الذنوب بدعوى أنها لا تضر مع الإيمان، فإن أهل الإيمان يخافون من عذاب الله أن يأتيهم بسبب ذنوبهم، فهذه امرأة دخلت النار بسبب هرة، ويرجم الزاني بسبب ذنب لحظة، وقال تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾، وقد يكون ذنب استسهال معصية الله أعظم من فعل الذنب، على أن الذنوب يجر بعضها بعضها.

الثاني: أن الله عز وجل قد منَّ على هذه البلاد بهذه الدعوة السلفية على منهج النبوة بدءاً بالشيخ محمد بن عبد الوهاب وأئمة آل سعود إلى عهدنا الحاضر، فما أشكل على أي واحد منا يراجع فيه علماء هذه البلاد المعروفين بالعقيدة الصحيحة المبنية على الكتاب والسنة. وأشير هنا إلى أنه ينبغي أخذ العلم عن العلماء الراسخين في العلم الذين أخذوا العلم عن أهلهم، ولم يعتمدوا في طلبهم للعلم على الكتب وحدها كما قيل "لا تأخذ العلم عن صحفي ولا مصحفي"، وقيل: "من كان شيخه كتابه كان خطؤه أكثر من صوابه".

هذا وأسأل الله عز وجل أن يوفق جميع المسلمين لما يحب ويرضى، وأن يوفق ولاية أمور المسلمين للحكم بهذه الشريعة المباركة، وأن يوفق علماء المسلمين لتوضيح الحق بدليله، وأن يحمي عقيدة المسلمين من الأفكار المضلة والآراء الضالة، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

تعليق

**سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ
مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء**

الحمد لله رب العالمين، اللهم صل وسلم وبارك على عبدك ورسولك محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

في هذه الليلة ألقى على مسامعنا محاضرة قيمة مفيدة نافعة، كل مسلم بأمس الحاجة إلى أن يفهم ما جاء فيها حتى يعبد الله على بصيرة، وحتى يتخلص من الآراء الباطلة والأقوال المنكرة الشاذة المفارقة لكتاب الله وسنة محمد ﷺ، ذلكم أن عنوان هذه المحاضرة (حقيقة الإيمان)، ما هي حقيقة الإيمان التي دلت عليها آيات القرآن وأحاديث محمد ﷺ؟ في مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، وقوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾، وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقوله: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾، ما هو الإيمان؟ وما هي حقيقته؟ ما أصله؟ إنها مسألة عظيمة، والمسلمون في عهد المصطفى ﷺ وعهد خلفائه الراشدين - لما كان الإيمان قوياً في النفوس - كانوا يعتقدون أن الإيمان: اعتقاد القلب ونطق اللسان وعمل الجوارح، وأن الأعمال جزء من الإيمان، فلم يقولوا: هي شرط كمال، بل كانوا يعتقدون أن الأعمال جزء من مسمى الإيمان، فلفظ الإيمان يدخل فيه الأقوال والأعمال والاعتقادات، كلها يشملها مسمى الإيمان، وتقتضيها حقيقة الإيمان، فعبدوا الله على علم وبصيرة، يرجون رحمة الله ويخشون عذابه، كما قيل لرجل في فراش الموت: ما

تجد؟ قال: أرجو الله وأخاف ذنوبي، قال النبي ﷺ: (ما اجتمعن في قلب عبد في مثل هذا إلا غفر له)، فكانوا بين الرجاء لله والخوف من ذنوبهم، فلم يحملهم الرجاء على التساهل، ولا الخوف على القنوط واليأس، بل كانوا خائفين راجين ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾، وكانوا في العهد الأول أيضاً يرون أن مرتكب المعصية: عاص ولا يخرجونه عن مسمى الإيمان ولا يعطونه الإيمان كاملاً، وكانوا يرون أن الإنسان قد يقع في شيء من أخلاق الجاهلية وخصال الكفر الأصغر وإن كان مؤمناً، كما قال ﷺ لأبي ذر لما غير رجلاً بأمه: (إنك امرؤ فيك جاهلية)، مع قوله لأبي ذر في الحديث الآخر: (ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء بأصدق لهجة من أبي ذر)، فكانوا يرون أن الإيمان يطلق على المسلم وإن كان فيه شيء من المخالفات، كما يوصف بنفاق وإن كان مؤمناً كقوله ﷺ في المنافق: (آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان)، وكقوله: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب النهبة يرفع الناس إليه أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)، ومع هذا فانتهابه وسرقته وشربه الخمر لا تخرجه عن مسمى الإيمان، لكنها تضعف إيمانه وتجعل إيمانه ناقصاً، ليس إيماناً كاملاً، فكانوا لا يكفرون أهل المعاصي بمجرد معصيتهم، لكن يقولون: فساق ومرتكبو كبيرة لكنهم لا يكفرون بالمعصية، فلما جاءت الخوارج في آخر عهد علي رضي الله عنه وأظهروا بدعتهم القبيحة المشينة: أن كل من عصى كفر، ومن كفر حل دمه وماله؛ وأنه لا يمكن للإيمان أن يتجزأ، إما إيمان كامل أو كفر كامل، جاء بتلك البدعة الضالة التي بسببها قاتلوا المسلمين واستحلوا دماءهم وأموالهم، فقاتلهم علي والصحابة معه على هذه البدعة الضالة المنكرة التي كفروا بها المسلمين بمجرد معصية أو خطأ وقعوا فيه، حكموا عليهم بالكفر والضلال، ولهذا قال النبي ﷺ في

الخوارج: (تحقرون صلاتكم عند صلاتهم وقراءتكم عند قراءتهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية)، وجاءت فرقة أخرى تقابلهم في آخر القرن الأول تقول بإرجاء الأعمال وتأخيرها عن الإيمان، بل بالغوا فقالوا: ليس بين الإيمان والأعمال أي ارتباط، الأعمال شيء والإيمان شيء آخر، ومرادهم بهذا أن الأعمال ليست من الإيمان، وليس هذا هو قول أبي حنيفة، فأبو حنيفة يقول: الأعمال تغاير الإيمان، لكنها تقتضيه، فهو لا يرى أن تارك الأعمال مصيب، بل هو مخطيء بتركه الأعمال، لكن لا يقول: إن الأعمال جزء من الإيمان، فهو مع أهل السنة متفقون على تفسيق من عصي وخالف، لكن المرجئة المبتدعة قالوا: إن الأعمال والإيمان متغايران لا ارتباط بينهما البتة، وهذا تكذيب لنصوص القرآن، بل قالوا - كما أشار الشيخ - بأن الإيمان يكفي فيه التصديق أو يكفي المعرفة أو يكفي عدم الجهل، في أقوال لو فكروا في حقيقتها لما أقدموا عليها، فلو فكر الواحد منهم في لوازمها ونهايتها لما أقدم عليها، لكن بعضهم أخذها تقليداً؛ وبعضهم قالها عن علم لما في قلبه من النفاق والمرض، والمؤمنون أهل السنة وسط في هذا الباب بين المكفرة من الخوارج والمعتزلة، وبين المرجئة الضالة، فهم وسط بين هذين الفريقين الضالين، فقالوا: إن الإيمان أقوال وأعمال واعتقاد، وقالوا: إن الأعمال جزء من الإيمان، وقالوا: إن المؤمن لا يفارق الإسلام بمجرد معصية، وإنما يفارق الإسلام إذا أتى بما يناقض أصل الإيمان، كأن أنكر صفات الرب أو عبد غيره، أو أحل حراماً أو حرم حلالاً، والأمة مجمعة على تحليل ما حرم أو تحريم ما حلل، ولم يجعلوا مجرد الخطأ والمعصية موجبة للكفر، بل هم يفسقون من ارتكب ما حرم الله دون أن يخرجوه من الإسلام، فقضايا التكفير والتفسيق والتبديع عند أهل السنة مضبوطة بالضوابط الشرعية، أما عند الخوارج والمعتزلة فإنها والعياذ بالله طريقها الهوى، وعند المرجئة الذين لا يرون كافراً في الدنيا هؤلاء

قد عطلوا شرع الله وجعلوا العاصي والفاجر على طريقة الإيمان: ﴿أَفَجَعَلَ الْأَسْلَابِينَ
كَالْجَرِيمِينَ﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ، فهم حكموا آراءهم وأهواءهم.

والشيخ في هذه المحاضرة قد بين أصول وقواعد من أهم ما يكون، رغم أن
الموضع معترك عظيم، كم زلت فيه أفهام وحرار فيه من حار، لكن الشيخ وفقه الله
بما أعطي من هذا الفهم الدقيق وقوة العلم والبيان أخرج هذا المقام في هذه العجالة
مخرجاً جيداً. أزال فيه اللبس وكشف فيه الغطاء وبين الحق وأوضحه، ولا شك أن
هذا توفيق من الله وهداية يهدي بها قلب المؤمن، (اللهم رب جبرائيل وميكائيل
وإسرافيل، فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك
فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء
إلى صراط مستقيم)، فمن هداه الله فيما اختلف الناس فيه إلى الحق الواضح
والمنهج القويم الموافق لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ فقد هدي سواء السبيل، فإن
نصوص القرآن لا اختلاف ولا اضطراب بينها، ونصوص السنة لا اضطراب
بينها، بل هي واضحة المعالم لمن وفقه الله وهداه، وأسأل الله للجميع التوفيق،
وصلّى الله على محمد.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧	حقيقة الإيمان في النصوص الشرعية
١٣	حقيقة الإيمان عند السلف
١٥	المخالفون في حقيقة الإيمان
١٧	قول المرجئة
١٩	لا يكفر أحد بعلم أو قول
٢٧	صحة الإيمان بلا عمل
٢٩	حصر التكفير بما أجمع عليه
٣١	حصر الكفر في الجحود
٣٣	دخول الأعمال في الإيمان
٣٧	الإيمان بحسب الموافاة
٣٩	زيادة الإيمان
٤٣	المشيئة في الإيمان
٤٥	نفي الكفر الأصغر
٤٧	ازدياد الكفر الأكبر
٤٩	عدم دخول عمل القلب في الإيمان
٥١	عدم تسمية الإيمان والكفر عملاً
٥٣	قصر المرجئة الإيمان على قول اللسان

الموضوع	الصفحة
تفسير الإيمان الشرعي بالتصديق	٥٥
تفسير الإيمان بالمعرفة	٥٧
قولهم في نصوص الوعيد	٥٩
بدع أخرى للمرجئة	٦١
تعليق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء	٦٣

الصف والتصميم والإخراج وتنفيذ أعمال الطباعة

دار إشبيليا للنشر والتوزيع - الرياض

هاتف: ٤٧٧٣٩٥٩ - ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠

Email: eshbelia@hotmail.com

من إصدارات الدار
لفضيلة الدكتور سعد بن ناصر الشثري

- مختصر صحيح البخاري
- آراء الصوفية في أركان الإيمان
- التعريف بمفهوم الغذاء الحلال
- أخلاقيات الطبيب المسلم
- القواعد الأصولية والفقهية
- حكم زيارة أماكن السيرة النبوية
- عبادات الحج
- الطرق الشرعية لإنشاء المباني الحكومية

إصدارات أخرى للدار

- الفرائض
- أ.د. عبد الكريم بن محمد اللاحم
- تأملات دعوية في السنة النبوية
- أ.د. عبد الله وكيل الشيخ
- قواعد الوسائل في الشريعة الإسلامية
- د. مصطفى كرامة الله مخدوم